القول الحق

في الثناء على الإمام الألباني رحمه الله

وَالرَّدِّ عَلَى أُسْتَاذِ جَامِعَةِ دِمَشْقَ

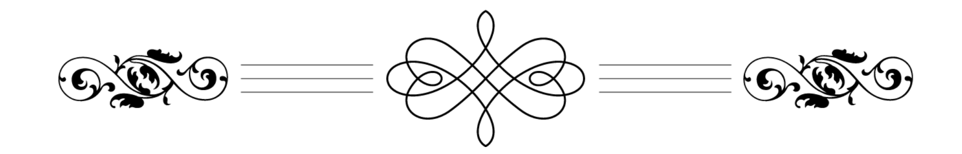
لِلشَّيْخِ

أَبِي مُحَمَّدٍ حَسَنِ بْنِ حَامِدٍ

-عَفَا اللهُ عَنْهُ-

اِعْتَنَى بِهِ

أَبُو عُثْمَانَ التَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ



القَوْلُ الحَقُّ



لِلشَّيْخِ

أَبِي مُحَمَّدٍ حَسَنِ بْنِ حَامِدٍ

-وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى-

اِعْتَنَى بِهِ

أَبُو عُثْمَانَ التَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِين، وأَشْهَدُ أَلَّا إِلَه إِلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ -صَلَّىٰ اللهُ عَليهِ وعَلَىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْليمًا كثِيرًا-.

أَمَّا بَعْدُ:

فثَمَّتَ مَنشُورٌ ومَقَالٌ اِنْتَشَرَ انتِشارًا واسِعًا عَلَىٰ حَسْبِ ما فَهِمتُ؛ لأَنَّهُ لاقَىٰ هَوَىٰ أُناسٍ في قُلُوبِهِم غِلٌّ وحِقْدٌ عَلىٰ الإِمامِ المُحدِّثِ؛ أبي عَبدِ الرَّحمن مُحمَّد ناصِر الدِّين الألبَانِيّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-، وهذَا المَقَالُ في غايَةِ التَّهافُتِ والضَّعْفِ، ولَقَدْ تَورَّطَ مَنْ كتَبَهُ فِي أَنواعٍ مِنَ الجَهَالَاتِ، ولِهَذَا فمِثْلُ هذا المقال لا يَسْتَحِقُّ أن يُردَّ عليهِ لضَعْفِهِ ووهَاءِهِ فهُو لا يَزِيدُ فِي غالِبِهِ عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ نَوْعًا مِنَ الهُرَاءِ، ولَكِنْ لمَّا أَرسَلَهُ بَعْضُ الإِخْوَةِ الأَحِبَّة؛ ورَغِبَ فِي أَنْ أُطْلِعَهُ عَلَىٰ رَدٍّ عليهِ مكتُوبٍ ومنشُور، ولَمْ أقِفْ علىٰ رَدٍّ علىٰ هذا المَقَالِ المُتهافِت، أَحْببْتُ أَنْ أكتُبَ رَدًّا عليهِ لأُسْلَكَ في عِدادِ من نالُوا شَرفَ الذَّبّ عن الإمامِ المُحدِّث أبي عبْدِ الرَّحمن مُحمَّد ناصِرِ الدِّين الألبَانِيّ -رَحِمَهُ اللهُ تعَالَىٰ-.

وهذا المقال عُنْوِنَ بـ:

[كتب عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق

تنبيه هام

(عبارة صححه الألباني او ضعفه)

كتب فضيلة الشيخ د. حسان عوض حفظه الله تعالىٰ عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق]

لمَّا قَرَأْتُ اِسْمَ كَاتِبِهِ أَحْبَبْتُ أن أتأَكَّدَ من وُجُودِ هذهِ الشَّخصِيَّةِ؛ وأنَّها ليستْ شَخصِيَّةً وهْمِيَّةً فكُتِبَ هذا الاسمُ وهذا اللَّقب حتَّىٰ يَرُوج المقال ويُقبل؛ وحتَّىٰ أكُون مُستوثِقًا عِندَ الرَّدِّ غَير هاجمٍ بِلا بَيِّنَة؛ رَجَعْتُ إِلىٰ الشَّابِكةِ وبَحَثْتُ عنِ اِسْمِ هذا الشَّخص الَّذِي لَا أَعْرِفُهُ، والَّذِي لَا أَشُكُّ أنَّ الكَثِيرِينَ إِنْ لَمْ يَكُن جمِيعُ من لا صِلَةَ لهُ بِكُلِّـيَّـةِ الشَّرِيعةِ فِي جامِعَة دِمشْق لا يعرفه؛ فهُو لا يَزِيدُ عَنْ كونِهِ نكِرةً مِنَ النَّـكِرَاتِ!.

أَقُولُ: لمَّا وَقَفْتُ علىٰ هذا الاِسمِ أَحْببتُ أَنْ أتأكَّد من وُجُودِ هذه الشَّخصِيَّةِ فبَحَثْتُ عَنْهَا فِي الشَّابِكةِ ووجَدْتُ أَنَّهَا شَخْصِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ وأَنَّهُ عميدٌ لكُلِّـيَّـةِ الشَّرِيعَة بِجَامِعَةِ (دِمَشْق)، وسُبْحَانَ الله أَتِعْرِفُون ما الَّذِي وَجدْتُهُ عن هذا الشَّخص الَّذِي هُوَ عَمِيدٌ لكُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ دِمشق؟

وَجَدْتُ لَهُ مُحاضَرَةً مُعْلَنًا عَنْهَا تَحْتَ رِعايَةِ فرع جامِعةِ دِمَشْق لحزْبِ البَعث العربِي الاشْتِرَاكي!؛ وبحُضُور الرَّفيق الدُّكتُور/ خالد الحلَبُونِي (أمين الفرع)، والرَّفيق الدُّكتُور/ إبراهيم جُمعة (عُضوُ قيادَةِ الفَرع)!!.

هذا الرَّجُلُ الظَّلُومُ لنفسِهِ، والظَّلُومُ لغَيرِهِ مِمَّن قد يُتأثَّرُ بكلامِهِ يعقِدُ مُحاضرَةً تَحْتَ رعايةِ حِزْبِ البعثِ العرَبِي الاشْتِرَاكِي؛ ومعلُومٌ أنَّ حِزْبَ البَعثِ العربِي الاشتراكي سواءٌ كانَ في العِراق أو كَانَ فِي سُورْيَا أو كانَ في غَيرِهَا من البلاد هو مِنَ الأحزَابِ القومِيَّة العربيةِ المُلْحِدَة الَّتِي تَعْتَبِرُ الرَّابِطَةَ القَوْمِيَّةَ هِيَ الرَّابِطَةُ الوَحِيدَةُ الَّتِي تَنْصَهِرُ فِي داخِلِهَا جميعُ العَصَبِيَّاتِ المذهَبِيَّة والطَّائِفِيَّة والقَبَلِيَّة، حتَّىٰ قَال شَاعِرُهُم:

آمنتُ بِالبَعثِ رَبًّا لَا شَريكَ لهُ ** وبِالعُرُوبَةِ دِينًا مَا لَهُ ثَانِ

بل إنَّ مُؤَسِّسَ هذا الحِزب في (دمشق): ميشيل عفلق مِمَّن يَطْعنُ في الدِّين، ميشيل عفلق صاحِبُ الجُذُور النَّصرَانِيَّة؛ فهو حِزْبٌ عَلمانِيٌّ يسَارِيٌّ مُناهِضٌ للإِسْلَامِ وإِنْ حاولَ أن يتمسَّحَ بِهِ -**هذا أَوَّلًا**-.

ثانيًا: هذهِ المُحاضرةُ الَّتِي كانت تَحْتَ رِعَايةِ حزْبِ البَعثِ العَربِيّ الاشتراكي؛ أتعرِفُونَ ما هو موضُوعُ مُحاضَرَةِ هذا الرَّجُل الَّذِي يطعنُ في الإمامِ الألبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- ويُرِيدُ للنَّاسِ أَنْ يُهمِلُوا الأَلْبَانِيَّ، وأنْ يَتْرُكُوا أَحْكَامَهُ؛ بَلْ يُوسِعُ الشَّيخَ الألبَانِيَّ طَعْنًا قَبيحًا وذمًّا وتَشنِيعًا؛ عُنْوانُ المُحاضَرةِ (**أَثَرُ التَّسَامُحِ فِي فِكْرِ السَّيِّد الرَّئِيس: بَشَّار الأَسَدْ!**) تأمَّل عظِيم الخِذْلَانِ الَّذِي وَقَعَ فيهِ هذا المِسْكِين الطَّاعن في الشَّيخِ الألبَانِيّ والمُعظِّم والمادِح لبَشَّار الأسد!!؛ وبماذا؟ بالتَّسَامُحِ!

بشَّار الأسد البَعثِي النُّصَيْري الخبيث الَّذِي أهْلَكَ شَعْبَهُ وقتَّلَهُم واستعْمَل الكِيماوِيَّ ضِدَّهُم يُوصفُ بأنَّهُ سيِّدٌ!؛ ويُشاد بفكرِ التَّسامُح عندَ هذا الرَّجُل، ظُلماتٌ بَعضُهَا فَوْقَ بَعضٍ وَكَذِبٌ وَتَقْلِيبٌ لِلحَقَائِق.

وهَذا وحْدهُ كَافٍ فِي إِسْقَاطِ هذا الكَاتِب وإسقاط أحكامه وأنه غير ثقة ولا مأمون؛ فَقُبحًا لَه!

ثُمَّ اقرأ معِي جيِّدًا ما سأذكُرُهُ.

هذا العميدُ لكُلِّيَّة الشَّريعَةِ بجامِعَة (دمشق) الَّذِي يطعَنُ فِي الشَّيخِ الألبَانِيّ ويزعُم أنَّه لا ينبغِي أن يُعتمدَ علىٰ أحكامِهِ علىٰ الأحاديث؛ ولا يُرجعُ إليهِ، بل قد كَثُرت أخطاؤُهُ وأوهامُهُ؛ وأنه ليس مُؤهَّلًا للحُكمِ علىٰ الأحاديث!.

يَنْتَسِبُ إِلَىٰ جَامِعَةِ دِمَشْق..

فما الَّذِي قامت به كُلِّيَّة الشَّريعَة بدمشق التي ينتسب إليها هذا الدُّكتُور؟ فقبل أن يُولدَ هذا الرَّجُل رُبَّما؛ وَلَو وُلدَ فإِنَّه يَكُون إِذْ ذَاكَ طِفلًا صَغيرًا، أُعلن أنَّ كُلِّيَّة الشَّريعَة بجامعة (دمشق) قَدِ اختارَتِ الإِمامَ الألبانِيَّ -رَحِمَهُ الله- ليَقُومَ بِتخريجِ أَحادِيثِ البُيُوعِ الخَاصَّة بموسُوعَةِ الفِقهِ الإِسْلامِيّ الَّتِي عَزَمَتِ الجَامِعةُ علىٰ إِصْدارِهَا عام (١٩٥٥).

جامِعَتُكَ الَّتِي أنتَ مُوظَّفٌ فيهَا اختارتِ الشَّيخَ الألبَانِيَّ ليَقُومَ بتَخرِيجِ أحادِيثِ البيوعِ الخَاصَّة الَّتِي ستصدرُها قَبْلَ مَوتِه بِخَمسةٍ وَأرْبَعِينَ عَامًا، وهَذَا فيِهِ ما فيهِ من الاعْتِرافِ بعِلْمِيَّةِ الشَّيخ الألبانِيّ، وتفوُّقِه وتَميُّزِهِ عَلَىٰ غَيْرِهِ.

كذلك لجنةُ الحديثِ الَّتِي شُكِّلَت فِي عَهْدِ الوِحْدَة بَين مِصرَ وسُوريا اختارَتِ الشَّيخ الألبانِيَّ ليكُونَ عُضْوًا فيهَا للإشرافِ علىٰ نشْرُ كُتُبِ السُّنَّةِ وتحقِيقِهَا -والحمدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ-.

❑ **يقُول-هذا الرَّجُل-:**

[وجدت أنه من الأمانة أن أتكلم عنها لأنها بلغت حدا" خطيرا" جدا" ..

إنها عبارة

(صححه أو ضعفه الألباني)

وقد وصل الأمر إلىٰ اعتقاد البعض أن الشيخ الألباني هو من ضمن الائمة التسعة !!!! مع أنه توفي في عام ١٩٩٩ م ..]

✍ **أَقُـولُ:**

إِنَّ انتِشَارَ ذكر الإمام الألبانِي-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- واعتقادَ كثيرٍ مِنَ النّاسِ أَنَّهُ من الأئِمَّةِ المُتقدِّمِينَ حتَّىٰ إِنَّ بعضَهُم يُفاجَأُ إذا عَلِمَ أَنَّهُ عالِمٌ مُعاصر- لهو مِنَ الثَّناءِ الحَسَنِ الَّذِي نشرَهُ اللهُ -عزَّ وَجَلَّ- للإمامِ الألبَانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ تعالَىٰ-

وهذا لا يكُونُ أبدًا سببًا لِلطَّعنِ في الألبانِيّ؛ بل إِنَّهُ من علاماتِ إمامَتِهِ، وتمكُّنِه من عُلُومِ الحديث، وإن كان فِيهِ إشارةٌ إلىٰ أنَّ كَثيرًا مِنَ المُسلمينَ لمَّا بعُدُوا عن معينِ دينِهِم، وعنْ عُلُومِ شَرْعِهِم، حَصلَ لهُم مَا حَصَلَ مِنَ الجَهْلِ بِطَبَقَاتِ العُلماءِ وبأزمِنَـةِ وجُودِهِمْ وَظُهُورِهِمْ.

□ قَالَ:

[فكثيرًا ما نقرأ في الإنترنت عبارة (صحَّحه الألبانيّ) علمًا أن الألبانيَّ لم يكن مُحدِّثًا بل ولم يكن يحفظ روايةً واحدةً بإسنادها إلىٰ رسول الله عليه الصَّلاة والسَّلام.]

✍ **أَقُـولُ:**

أوَّلًا: مقالُكَ هذا أثْبَتَ أنَّكَ لَسْتَ مِمَّن يُرجَعُ إليهِ في تقْوِيمِ الرِّجال، ولا في بيانِ مكانتِهم في العلمِ ذمًّا وقدْحًا، أو مدحًا وثَناءً.

ثانِيًا: أنت -الآن- قد جزَمتَ بأنَّ الألبَانِيَّ لم يكُنْ مُحدِّثًا؛ بل ولم يكُن يحفَظُ رِوايةً واحِدةً بإسْنادِهَا إِلَىٰ رسُولِ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وعَلىٰ آلهِ وسَلَّمَ-، وهذا منَ الكذبِ المفضُوح، وهو من مُغالطةِ الحَقائِق، بَلْ يُقالُ فِي كلامِكَ: من ذا الَّذِي يتمكَّنُ من أن يُغطِّيَ الشَّمسَ بِغِرْبَالٍ؛

وكَيفَ يصِحُّ في الأذْهَانِ شَيءٌ ** إِذَا احْتَاجُ النَّهَارُ إِلَىٰ دَلِيلِ

هل يحتاجُ النَّهار والشَّمسُ طالِعَةٌ إلىٰ دليلٍ؟

إِنَّ علمِيَّةَ الإمامِ الألبانِيّ وتمكُّنهُ من علمِ الحديث؛ بل وكونَهُ مُحدِّثَ الأُمَّة في هذا العَصرِ أَمرٌ لَا يُنازِعُ فيهِ إِلَّا مُكابِرٌ جَاهِل.

ثُمَّ إِنَّ الإمامَ الأَلْبَانِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- قَدْ تَتَابَعَت كَلِمَاتُ العُلماءِ المُحدِّثينَ فِي الثَّناءِ عليهِ وفِي وصفِهِ بالتَّمكُّنِ مِنْ عُلُومِ الحديث، وفيهِمْ مَنْ هُم مُخالِفُونَ

للشَّيخِ الألبَانِيّ -رَحِمَهُ اللهُ تعَالَىٰ- فِي مشْرَبِهِ وعقِيدَتِهِ الَّتِي هي عقِيدَةُ الحَقِّ بَل إِنَّ بعضَ المُعاصرينَ ذكرَ أنَّ الإمامَ الألبَانِيَّ هُو كَلِمَةُ اتِّفاقٍ بينَ العُلماءِ المُنصِفِينَ من حيث تمكُنه من عُلومِ الحديث.

والثَّناءُ عليهِ كثيرٌ؛ لكنني سأذكُرُ ثناءَ رجُلٍ مِن عُلماءِ الحديثِ وإِن كانَ مُنحرِفًا؛ ومِمَّن يُخالِفُ أَهلَ الحَقِّ -أهل الحديث- في عقيدَتِهِم، وفي مشْرَبِهِمْ؛ وهُوَ المُحدِّثُ أَبو الفيض أحمد الغُمارِي؛ يقُولُ الغُمارِيُّ: «أَمَّا نَاصِرُ الدِّينِ الألبَانِيّ فإِنَّهُ قدِم إلىٰ دمشقَ وتعلَّمَ العرَبِيَّةَ وأَقبَلَ علىٰ عِلمِ الحديث؛ فأتْقَنَهُ جِدًّا جِدًّا، وهُو مِنَ الأفرادِ في معرِفةِ هذا الفَن» اسْمَع إلىٰ شهادَةِ هذا المُحدِّث الَّذِي يُخالِفُ الإمامَ الألْبَانِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ تعَالَىٰ- في عقيدَتِه وفي منهجِهِ ،وَكَيْفَ أَنَّهُ لَمْ يَسَعْهُ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِالحَقِيقَةِ النَّاصِعَةِ الَّتِي يُنكِرُهَا هذا الجَاهِلُ وَهِيَ إِتْقَانُ الإمامِ الأَلْبَانِيِّ لِعِلْمِ الحَدِيث وأَنَّهُ مِنَ الأَفرادِ فِي مَعرِفَتِهِ.

ويقُولُ الإمامُ ابنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ-: «مَا رأَيْتُ تَحْتَ أَدِيمِ السَّماءِ عَالِمًا بِالحَدِيثِ فِي العَصْرِ الحَدِيثْ مِثْلَ العَلَّامَةِ مُحمَّد ناصر الدِّين الألبَانِيّ»، والإمام ابن باز من علماء الحديث المشاركين فيه فما أعظمها من شهادة!

بل إِنَّ الدُّكتُور عبد الكريم الخُضير -حفِظَهُ الله- وجزَاهُ اللهُ خيرًا- لمَّا ذُكِرَ لهُ أنَّ الإمامَ الألْبَانِيَّ لَا يَحْفَظُ شَيئًا مِنَ الحَديثِ اِستَنكَرَ هذا القَولَ أَشَدَّ الاِسْتِنْكَارِ وتَعَجَّبَ منهُ؛ وأنه كيفَ لرَجُلٍ خَدَمَ السُّنَّةَ والحَدِيث مَا يَرْبُو عَلَىٰ

سِتِّينَ سَنةً ولا يَحْفَظُ شيئًا منه!، بل إِنَّ الإمامَ الأَلْبَانِيَّ الَّذِي خالطَ حديثُ رسُولِ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وسَلَّمَ- لَحْمَهُ وعَظْمَهُ تمَيَّزَ عَنْ غَيرِهِ مِنَ العُلماءِ بأَنَّهُ زادَ علىٰ حِفظِ الحَديثْ بالعمَلِ به والتَّقَيُّدِ بِالسُّنَّةِ ونشرِهَا بينَ النَّاسِ.

وأَمَّا أَنَّهُ مُحدِّثٌ فهذا مِمَّا لا يُخالِفُ فيهِ مَنْ عِنْدَهُ مُسْكَةُ عَقْلٍ.

❐ قَالَ: [وحتّىٰ لو كان محدِّثًا فليس له أن يصحِّح وأن يضعِّف لأَنَّ التَّصحيح والتَّضعيف ليس للمحدث وإنَّما للحافظ، والحافظ أعلىٰ من المحدِّث في الرُّتبة العلمية. المحدث يحفظ الرِّوايات بأسانيدها والحافظ يزيد عليه بمعرفة أحوال الرِّجال في كلِّ طبقات الرواية.]

✍ أَقُولُ:

وهذَا كُلُّهُ جَهْلٌ عَلىٰ جَهْلٍ مَنِ الَّذِي اِشْتَرَطَ للحُكْمِ عَلَىٰ الأَحَادِيثِ بأَنْ يَكُونَ الحَاكِمُ عَليهَا حافِظًا؟، وأنا أَعلَمُ أَنَّ العُلماءَ يُفرِّقُونَ بينَ المُحدِّثِ والحَافِظ؛ وليسَ بِوَجْهِ التَّفريقِ الَّذِي ذكَرَهُ هذا المسكين، بل المُحدِّثُ هُوَ منِ اِشْتَغَل بالحديثِ رِوَايةً ودِرايةً واطَّلَعَ علىٰ كثيرٍ منَ الرُّواةِ والرِّواياتِ في عَصْرِهِ (ذكر نحوًا منهُ السُّيُوطِيُّ في تدرِيبِ الرَّاوِي)، بينما الحافِظُ هُو من حَفِظَ آلافَ الأَحَادِيث -وبعضُهُم يجْعَلُهَا مِئَةَ أَلْفِ حديثْ-؛ وعرفَ طبقَاتِ الرُّواة وتراجِمَهُم، وتراجُمِ أحوالِهم وبُلدانِهم، لذا فالتَّفريقُ الَّذِي ذكرهُ مُخالفٌ لما هُو مُقرَّرٌ عِندَ عُلماءِ الحَدِيثْ.

ولم يشتَرِطْ أحدٌ مِن عُلماءِ الحديث أَنَّهُ لا يُصحِّح أو يُضعِّف إِلَّا الحافظ، ثُمَّ إِنِّي أسأَلُهُ من هُو الحافظ الآن؟!؛ علىٰ حسْبِ تعريفِكَ للحافظ، وهذا مُقتضاهُ سدُّ بابِ التَّضعيف والتَّصحيح لأَنَّهُ لا يُوجدُ هذا الحافظ، بل إنّ ابنَ الصَّلاحِ لمَّا ذكرَ أنَّ بابَ التَّصحيح والتَّضعيفِ سُدَّ عَلَىٰ المُتأخِّرينَ ردَّ عليهِ العُلماءُ كالنَّوَوِيِّ وغيرهِ وبيَّنُوا أنَّ كُلَّ من تمكَّنَ وقَوِيَتْ معرِفَتُه فلهُ أن يُصحِّحَ ويُضعِّف ولم يشتَرطُوا أن يكُونَ حافظًا كما ذكرَ هذَا الرَّجُل الَّذِي أساءَ إلىٰ نفسِهِ بجهْلِهِ.

إذًا كلامُهُ واشتِراطُهُ -هذا- لا أَصْلَ لهُ عَنِ العُلماءِ، ثُمَّ إِنَّهُ يقتضِي أن يُسَدَّ بابُ التَّصحيحِ والتَّضعيفِ.

❐ قَالَ: [فالألبانيُّ قام بالتَّصحيح والتَّضعيف ولأنَّه لم يكن أهلاً لذلك].

✍ أَقُولُ:

من أنتَ حتَّىٰ تُقوِّم، بل إنَّ كلامكَ هذا لا يُقبلُ لجهلِك، وهذا لا يضُرُّ الشَّيخَ الأَلْبَانِيَّ، كما قِيلَ:

لا يَضُرُّ البَحْرُ أَمْسَىٰ زَاخِرًا ** إِنْ رَمَىٰ فِيهِ غُلامٌ بِحَجَرْ

❑ قَالَ: [فقد صحَّح الضَّعيف مرَّات وضعَّف الصَّحيح مرَّات ومرات.]

✍ **أَقُولُ:**

أَوَّلًا: الإمام الأَلْبَانِيُّ ليسَ معصُومًا، بل هو كسائِرِ العُلماءِ قد يُخطِئُ في التَّصحيح والتَّضعيف كما أَخطَأَ من تقدَّمهُ من أئمَّتِه الكِبار؛ فقد يُخطِئون في تصحيحِ حديث ضعيفٍ أو فِي تضْعِيفِ حديث صحيحٍ علىٰ حسْبِ ما أدّاه إِلَيهِم اِجتهادُهُم وهَذَا لَيْسَ سَبَبًا لِلطَّعنِ فِيهِم، ولا فِي التَّشكِيك في مقدِراتِهم العِلْمِيَّة.

وما يُشعر به كلامه من كثرة أخطاء الإمام الألباني الحديثية دعوىٰ فاسدة ودونك أعمال هذا الإمام ومؤلفاته التي تعجز عنها الدول والجامعات لترىٰ نسبة أخطائه إلىٰ أعماله!

❑ قَالَ: [بالنسبة لي؛ كلَّما قرأت (صحَّحه الألبانيّ) أتوقف وأقول كيف يصحح حديثا" علىٰ حافظ من الحفاظ الكبار كالحافظ الإمام الترمذي وغيره ؟؟!!!!

وسأضرب مثالا" لتقريب الفكرة من واقعنا المعاصر:

لو قام أحد البروفسورات في الطب بفحص مريض ووجد أن فيه مرضا" خطيرا" ويجب المسارعة بإجراء عملية له ... فرد عليه طالب يدرس الطب ونقد كلام البروفسور وقال إن كلامك غير صحيح فهل من الممكن ان نجعل كلام الطالب أعلىٰ وأكثر ثقة من كلام البروفسور ؟؟!!!!

طبعا" لا].

✍ **أَقُـولُ:**

وهذا الكلامُ جهلٌ؛ إذ هُو يقُول: «كيفَ للعَلَّامَةِ الألبَـانِيّ أن يسـتدِرِكَ عَلَىٰ عالِمٍ كبيرٍ كالإمامِ التِّرمِذِيّ» وَالاستِدْرَاكُ مِـنَ العُلمـاءِ لـم يَـزَلْ واقِعًـا وحاصِلًا ، يستدِركُ العَالِمُ علىٰ من هُوَ أكثَـرُ عِلْمًـا منـهُ بـل قـد يكـون دون طلابه علمـًا ومعرفةً، ويكفِي استِدْراكَاتُ أبي عبد الله الحاكم علىٰ البُخاريِّ ومُسلم فإِنَّهُ ألزمَهُما بإخراجِ أحاديث علىٰ شـرطِهِما وإن لـم يكُـن مُصـيبًا، وَاسْتِدْرَاكَاتُ الدَّارَقَطْنِيّ عَلَيْهِمَا، واستِدْراكَاتُ الـذَّهبيِّ -رحِمَـهُ اللهُ- عَلَـىٰ الحَاكِمِ، وَاسْتِدْراكَاتُ العُلماء في كُتُبِ التَّخريجِ.

ألا يعـرف هـذا كُتُـب التَّخـريج؛ ككتـابِ نصـبِ الرَّايـة، وككتـابِ التَّلخيص الحبير، وكتب التَّخريجات للتَّفاسيرِ وغيرهـا، يسـتدرِكُونَ علـىٰ العُلماءِ الكِبَار، يقُولُونَ هذا الحديثُ روَاهُ التِّرْمِذِيُّ وهُو ضعيف علته : كـذا وكذا؛ وهذا أمرٌ معلُومٌ لا يحتاج إلىٰ بيانٍ ولا استدلَالٍ!

صَحِيحٌ أنَّ الطَّالبَ إذا اِسْتَدْركَ علىٰ البُروفيسور فإِنَّنَا لا نتعَجَّلُ في قبُولِ كلامِهِ، وهو قد يكُونُ مُصيبًا، لأنَّ المَدارَ عَلَىٰ الحُجَّةِ وَالدَّلِيلْ.

إذًا فكلامه هذا جهْلٌ عَلَىٰ جَهْلٍ.

❑ قَالَ:

[وهذا ما يحصل الآن بالنسبة لعلم الحديث الشريف بل وأكثر من ذلك فقد بلغ الأمر حدا خطيرا" جعل موقع الدرر السنية يحذف اسم مخرج الحديث من الحفاظ الكبار في بعض الأحاديث ويضع اسم الألباني مكانه !!!!!].

✍ **أَقُـولُ:**

هذا المسلَكُ ليسَ صوابًا، فَعلَهُ مَنْ فعَلَهُ...

ينبغِي أن يُذكَرَ من خرَّجَ الحديثَ مِنَ الأئمَّةِ المُسْنِدِينَ؛ ثُمَّ يُذكرُ حُكمُ الشَّيخِ الألبانِيّ وغَيْرِه.

ومَعلُومٌ أنَّ هَؤُلاءِ الأئِمَّة لَم يلتَزِمُوا الصِّحَّةَ في كتُبِهِم، فَفِيهَا الصَّحِيحُ وَالضَّعيفُ.

ولهذا نقدَ العُلماء الكِبَار أحادِيثَ كتُبِهِم؛ فصحَّحُوا وضعَّفُوا، وهذا أمرٌ معلُومٌ لا يحتاجُ إِلىٰ بيانٍ، ولكنِ الأولىٰ أن يُذكَرَ اسمُ من خرَّجَ الحَدِيثَ أولاً.

ومـن يفعـلُ ذلـك يقُـولُ إِنَّنِـي أُخاطِـبُ عوامًـا لـيس لهُـم معرفـةٌ بالمُخرِّجين بل مُرادُهم أن يعرفُوا صحَّة الحديثِ مِنْ ضَعْفِه.

❑ قَالَ:

[ولو سأل أحدهم ما تقول في مسألة (صححه الألباني)؟ لكان الجواب: لا يجوز ان نقول هذه العبارة إلا في حالة واحدة وهي: أن يؤلف الألباني كتابا جامعا للأحاديث ويسند أحاديثه بأسانيده المتصلة إلىٰ رسول الله ﷺ بغير الأسانيد التي رواها أصحاب الصحاح والسنن ثم يصحح ويضعف ما في كتابه.]

✍ **أَقُـولُ:**

هذا جَهْلٌ فاضحٌ ، وهو لا يلزم الألباني وحده بل سينسحب إلىٰ مئات من علماء الحديث علىٰ مرِّ القرون!

فلا يُشترطُ أبدًا في التَّصحيحِ والتَّضعِيفِ؛ أن يكُونَ لِلمُصحِّحِ والمُضعِّفِ والنَّاقِد كِتابٌ فيه رواية للأحاديثِ بأسانِيدِهِ، وهذا لم يقل به أحد يُعتد به و لم يجرِ عليهِ العمل بل لم يَزَلِ العُلماءُ يحكُمُونَ علىٰ أحاديثَ في كُتُبِ السُّنَّة بالصَّحَّةِ والضَّعف، وليس لهم أسانيد مُستقِلَّةٌ لأحاديثِ تِلكَ الكُتُب.

وهذا السُّيُوطِيُّ في كتابِهِ (الجَامعِ الصَّغير) ذكرَ الأحاديثَ ورمزَ لها بالتَّصحيحِ والتَّضعيف.

وَغَـيْــرُهُ كَثِيــرٌ...

❑ قَالَ:

[أما أن يأتي إلىٰ كتب أئمة التصحيح والتضعيف ويشاغب علىٰ أحكام أصحابها، فهذا باب من العبث في تعاطي علم الرواية والأسانيد.]

✍ **أَقُـولُ:**

وهذا جَهلٌ فإِنَّ الشَّيخَ الألبَـانِيَّ لـم يُشـغِّبْ علـىٰ العلمـاء وأحكـامهم، قُصارىٰ ما فعل أن حَاكَم أَقوَالَهُم إلىٰ قواعدِ هذا العِلْمِ وَأُصُولِهِ.

ولهذا فإِنَّهُ يُوافِقُ ويُخالِفُ أَحْكَامَهُم بِناءً علىٰ قواعِدِ العلمِ والحديثِ، الَّتِي هُوَ من أئِمَّةِ أَهْلِهَا. أُسْوةً بِغَيرِهِ مِنَ العُلَمَاءِ.

❑ قَالَ:

[فليست الغاية من المنشور الطعن بالألباني ولكن إظهار الحقيقة وما آلت إليه الأمور فهذا الأمر دين فانظروا عمن تأخذوا عنهم دينكم وخاصة بعد أن كثر في مواقع التواصل الاجتماعي والواتس آب الصور والمنشورات التي لا يخلو منها حديث عن النبي عليه الصلاة والسلام إلا وتم ذكر الألباني صححه أو ضعفه ...]

✍ **أَقُولُ:**

لَا رَيْبَ أَنَّ كَلامَهُ يَشْتَمِلُ عَلىٰ طَعْنٍ ظاهِرٍ في الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ وَلَكِنَّهُ طَعْنٌ فاشِلٌ ليس لهُ قِيمة.

وقد تَواتَرت كَلِمَاتُ العُلمَاءِ النُقّادِ المُنصِفِينَ في وَصْفِ الشَّيخِ الأَلْبَانيِّ بِالإِمَامَةِ في علمِ الحَديثِ والتَّفنُّنِ فيهِ، علىٰ أنَّ الإِمامَ الأَلْبانِيَّ بجهودهِ وخِدمَتِه لسُنَّةِ النَّبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم- مُستغْنٍ عَن ذَلكَ وَعن إِقامةِ الدَّليلِ عَليْهِ.

وهبـك تقـول هـذا الصـبح ليـل ** أيعمـىٰ العـالمون عـن الضـياءِ

☐ قَالَ: [والذي دعاني للإسراع بهذا المنشور هو رؤيتي لمنشور علىٰ صفحة أحد الإخوة يضع صورة فيها حديث عن النبي ويقول صححه الألباني ويطلب من الناس العمل بهذه السنة وهي أن القيام من السجود كهيئة العاجن ويترك أقوال الائمة الكبار في الحديث ناهيك عن أداء المسلمين جميعا لفعل الصلاة ويجعل صلاتنا جميعا مخالفة للسنة وحسبنا الله ونعم الوكيل ...]

✍ **أَقُولُ:**

هذَا جَهْلٌ ونقد واهٍ وغريب!

فَحديثُ العَجْنِ مُخرَّجٌ فِي أحد كُتُبِ السُّنَّةِ، وما زَادَ الشَّـيخُ الأَلْبَـانِيُّ علىٰ أن بيَّنَ صِحَّتَهُ، وأَرْشَد النَّاسَ إِلَىٰ العَمَلِ بِه وَهَذا مِمَّا يُشكَرُ عليهِ.

وذلِكَ أنَّ العُلماءَ مُختلِفُونَ في صفة القيامِ إلىٰ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَة عَلَىٰ قَوْلَيـنِ:

الثَّانِيَ مِنْهُما: أنَّهُ يقُومُ مُعتمِدًا علىٰ يَدَيْهِ، والعَجْنُ هُو صِفَةٌ في الاعتِمَادِ علىٰ اليدين؛ فَهُو رَاجِعٌ إِلَىٰ أَنَّهُ يقُومُ مُعتمِدًا علىٰ يَديهِ؛ وهو مَذْهَبُ المالِكِيَّةِ والشَّافِعِيَّة.

قال الإمام الشَّافِعِيُّ: «وإِذَا أَرَادَ القِيَامَ مِنَ السُّجُودِ، أَوِ الجُلُوسَ اِعْتَمَدَ بِيَدَيْهِ معًا عَلَىٰ الأَرْضِ ونَهَضَ وَلَا أُحِبُّ أَنْ يَنْهَضَ بِغَيْرِ اِعْتِمَادٍ» .

وَقِيلَ: ينهض بالاعتماد علىٰ اليدين المقبوضتين علىٰ هيئة العاجن، ذهب إلىٰ هذا أبو حامد الغزالي، وتبعه بعض الشافعية، وأنكرهُ النَّوَوِيُّ وابنُ الصَّلاحِ.

فهي مسألة فقهية تتجاذب فيها أنظار العُلماءِ وَلَمْ يَأتِ فِيها الإِمامُ الألبانيُّ بشيءٍ مِن عِنْدِهِ!

بَلْ خرَّجَ الحَديثَ وبيَّن أنَّهُ رَواهُ أبُو إسحاقَ الحَربِيّ بسندٍ صالحٍ؛ ومعناهُ عندَ البيهَقِي بسندٍ صحيحٍ، فهُو لم يخترِعْ شيئًا من نفسِهِ!

□ قَالَ: [فالشيخ الألباني رحمه الله له أوهام لا تُعد ولا تُحصىٰ!].

أَقُــولُ:

يُقالُ ليس هذا بِعُشِّكِ فادْرُجِي؛ فمثلُ هذا الحكم لا يُؤخَذُ من أمثالِكَ مِنَ الجُهَلَاءِ، الشَّيخُ الألبَانِيُّ بشرٌ لهُ أوهَامٌ ولا شك، لكن أن يُقالَ (إنَّ أوهامه لا تُعدُّ ولا تُحصىٰ) فهذا منَ الكذِبِ والجَهلِ.

وإنتاج الألباني العلمي والحديثي بلغ من الكثرةِ حـدًّا لا يُمكـنُ لأمثالـك أن يقرَؤُوهُ ويَسْتَوْعِبُوهُ فَضْلًا عَن أن ينْقُدُوهُ وما فِيهِ مِن أوهامٍ فَهُو شيءٌ لا يُـذكر إلىٰ جَنْبِ هذا الإنتاج العلميِّ العَظِيم.

☐ قَالَ: [وهو بتضعيفه وتصحيحه لبعض الاحاديث قد ابتدع بدعة شنيعة!].

✍ **أَقُـولُ:** كيف ابتدَعَ بدعَةً شَنيعَةً!!

فإذا أردتَ أنَّهُ ابتدعَ لأنَّهُ ليس متأهِّلًا لهذا المقام

فأنتَ لست أهلاً لهذا الحكم

ولو كنت أهلاً فأنت ظالمٌ بِحُكمِكَ عليهِ بعدمِ التَّأهُّل.

ولأن العالِمين المنصفين كلهم يُخالفونك في هذا الحكم

وإذا أردتَ أنَّ التَّصحيح والتَّضعيف لا يكُونُ إلَّا لمن ذكَرْتَ منَ الحفاظ بتعريفك المستنكر لهم !؛ فهذا لم يشترطهُ أحد كما مرّ

☐ **قالَ:** [وزاد عليها جهلا بما قاله وفعله الاوائل! من الأئمة النقاد، وكما قيل قديما: (من تكلم في غير فنه أتىٰ بالعجائب)..]

✍ **أَقُـولُ:** هذا يُقالُ لكَ أنتَ ولأمْثَالِكَ (من تكلَّم في غيرِ فنِّهِ أتَىٰ بِالعَجائِبِ) وقد أتيتَ أنتَ بالعَجَائِبِ وأتيتَ بالظُّلْمِ، وأتيتَ بالبُهْتَانِ.

وَقَد قدّمنا بَعضَ شَهاداتِ العُلمَاء فِي حَقِّ هَذا العَالم ومِمَّا لم نَذْكُرهُ وهُو كَثِيرٌ:

قَولُ الشَّيخ العَلَّامَة عَبدِ الصَّمَدِ شَرفُ الدِّين -من كبار علماء الهند ومحدثيها-:

(مِمَّا لَا شَكَّ فِيه أَنَّهُ «الألباني» أكبرُ عَالمٍ فِي الحديثِ فِي العَصْرِ الحَاضِر) وقولُ العَلَّامَة عُبَيْدِ الله الرحماني المباركفوري -مدير الجامعة المركزية في بنارس في الهند-: (إنه اِطَّلعَ علىٰ مخطوطات الحديث وتَبحَّر في عُلومِه، وإنَّهُ ذُو أُفقٍ وَاسِعٍ في الحَدِيثِ وَرِجَالِهِ...).

وقد قررت لجنة الاختيار لجائزةِ الملك فيصل العَالَمِيَّة للدِّراسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ منحَ الجائزة عَام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ومَوضُوعُهَا «الجُهُودُ العِلْمِيَّة الَّتِي عنيت بِالحَدِيثِ النَّبويّ تحقيقًا وتَخْرِيجًا وَدِراسةً» لِلشَّيخِ مُحمَّد نَاصِر الدِّين الأَلْبَانِي، وَقَالُوا: «تَقْدِيرًا لِجُهُودِهِ القيِّمةِ فِي خِدْمَة الحَدِيثِ النَّبوِي، تخريجًا، وَتَحْقِيقًا، وَدِرَاسَةً، وذَلِكَ فِي كُتُبِه الَّتِي تَرْبُو عَلَىٰ المِئَة».

أَسْأَلُ اللهَ -عَزَّ وَجَلَّ- التَّوفِيقَ لِكُلِّ خَيْرٍ.

كَتَبَهُ:

أبُو مُحمَّدٍ حَسنُ بن حَامِد - الرِّيَاض

٢ ربيع الأول ١٤٤٦هـ